

خلافاً هادي وباح تعمق... و«جنيف 2» في منتصف الشهر؟

السلطة إلى «الحرس القديم»، لا سيما تيار «الإخوان المسلمين»، بينما يرى كثيرون من «الحراك الجنوبي» أن عودة تلك الأسماء إلى الواجهة تعني عودة فريق النظام السابق، مستندين إلى ذلك بتعيين عبده الحذيفي مديراً للأمن السياسي، وهو أحد المحسوبين على «القاعدة» وحزب «الإصلاح».

وفي الوقت الذي عُد فيه القرار اتياً في سياق مصالحة بين هادي وباح، تترجم مصالحة سعودية إماراتية، بدليل قرار إقالة وزير الخارجية بالوكالة رياض ياسين الذي كان بحاح والإمارات قد طلبا إقالته منذ أكثر من شهر، نقلت «رويترز» عن «مصدر حكومي رفيع» أن «خالد بحاح يرفض التعديلات الوزارية التي أجراها الرئيس هادي اليوم في حكومة بحاح». وبحسب «رويترز»، قد يصدر بحاح بياناً يعلن فيه رفضه التعديلات الوزارية التي نفذها هادي، ما يشير إلى بقاء الخلافات العميقة بين الرجلين على حالها.

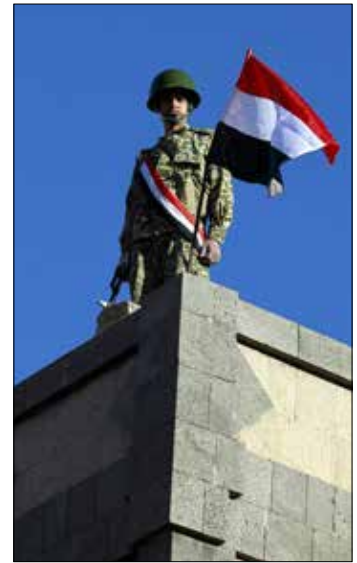
وكان القيادي الناصري المؤيد للعدوان، عبد الملك المخلافي، قد قام ببدء اليمن الدستورية وزياراً للخارجية بدلاً من ياسين. وفيما يرى مراقبون أن مسارعه قد تكون لقطع الطريق على اعتراض بحاح، نفى القيادي في «الحراك الجنوبي»، صلاح الشنفرى، أن يكون قبل أو علم أصلاً بتعيينه بمنصب وزير النقل، ضمن قرارات التعديل الوزاري. وقال الشنفرى، وهو رئيس المجلس الأعلى لـ «الحراك الجنوبي»: «إننا في الجنوب قد حددنا هدفاً مسبقاً، وهو استعادة دولتنا، ولم يكن في الحسبان اللهاث خلف أي منصب في أي حكومة تحت إطار الاحتلال»، على حد قوله.

إلى ذلك، أصدرت الرياض يوم أمس قائمة بأسماء 52 شخصية يمنية مؤيدة للعدوان تطلب منهم مغادرة الأراضي السعودية خلال 48 ساعة، من بينهم ياسين مكايوي وأحمد عبيد مبارك بن دغر وبشرى الأرياني.

ضمن الفريق المؤيد للعدوان. ومن مقر إقامته في قصر المعاشيق في عدن، أصدر هادي قراراً بإجراء تعديل في حكومة بحاح، شمل خمس حقائب هي الخارجية والداخلية والإدارة المحلية والإعلام والخدمة المدنية. واثارت الأسماء التي شملها القرار لشغل تلك الحقائب ضجة اختلطت فيها المواقف المستنكرة بالمستغربة، لكون تلك الأسماء تعيد، بنظر كثير من مؤيدي العدوان لا سيما اليسار،



عين هادي عبد الملك المخلافي بدلاً من رياض ياسين في وزارة الخارجية



قرار مجلس الأمن 2216 أو «الشرعية». وراى عبد السلام، في حديث خاص إلى قناة «المسيرة»، أن ما يجري على الحدود اليمنية يأتي «في سياق الخيارات الاستراتيجية التي أعلن عنها السيد عبد الملك الحوثي»، مؤكداً أن للشعب اليمني «نفساً طويلاً في مواجهة هذا العدوان، سواء في الحدود أو في تعز أو مأرب».

وفي شأن آخر ما وصلت إليه التحركات السياسية في مسقط، أفاد عبد السلام بأن هناك لقاءات مباشرة عقدها الوفد الذي يرأسه «مع بعض الدول المعنية بالعدوان في إحدى العواصم الخليجية»، واعداً بأن «تظهر قريباً نتائجها الإيجابية في حال تحققت».

وأضاف: «هذه اللقاءات كانت مهمة، وهي دافع حقيقي لإيقاف الحرب وللوصول إلى رؤية تسهم في أن يكون هناك حوار سياسي ناجح ومثمر، وإزالة مخاوف بعض الدول المجاورة».

وفي ما يخص مؤتمر «جنيف 2» المرتقب، قال عبد السلام: «الحوار الذي كان مقرراً عقده في سويسرا قد تم تأجيله ربما إلى منتصف الشهر الجاري»، موضحاً أن ذلك يعود إلى عدم جاهزية المسودة بسبب العراقيل التي تضعها أطراف مستفيدة من الحرب وتؤخر وصول المبعوث الدولي إلى اليمن حيث سيلتقي أنصار الله مطلع الأسبوع المقبل»، مشيراً إلى أن الوفد الذي سيمثل الحركة في سويسرا لم يُحدد بعد بانتظار الاتفاق على المسودة أولاً. وتوقع عبد السلام أن يتم هذا الاتفاق خلال لقاء اسماعيل ولد الشيخ الأسبوع المقبل، لافتاً إلى أن هناك «شبه توافق» عليها الآن، باعتبار أنها تضم البدء بحوار بعد وقف إطلاق نار شامل. على صعيد آخر، أثارت قرارات حكومية أصدرها هادي تجاذبات ضمن «الصف الواحد»، حيث أقرّ تعديلاً في قوائم الحكومة المستقبلية التي يرأسها خالد بحاح، الأمر الذي أدى إلى انقسامات

كشف المتحدث

باسم حركة «أنصار الله» عن

إمكانية عقد مؤتمر «جنيف 2» في منتصف الشهر الحالي

بعد تأجيله مرتين، في

حالك سارت الأمور من دون

عراقيل، في وقت عادت

فيه الخلافات بين عبده

منصور هادي وخالد بحاح

إلى الواجهة مجدداً على

خلفية قرارات هادي الأخيرة

صنعا - علي جاحز

في وقت أبدى فيه الجيش اليمني و«أنصار الله» تماسكاً في الميدان مع بدء جني ثمار الصمود العسكري في المحادثات التي قد تقود إلى حل سياسي، يبدو الطرف الآخر، المتمثل في الرئيس الفار عبد ربه منصور هادي وحكومته، غير قادر على الخروج من مأزق الصراعات داخله، التي تزداد حدة يوماً بعد يوم. آخر الخلافات التي خرجت إلى الواجهة بين هادي وحكومته جاءت على خلفية القرارات الحكومية التي أصدرها الرئيس الفار أمس، وأعقبها أنباء عن رفض بحاح لها.

في هذا الوقت، كشف المتحدث الرسمي باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، أن المواجهات على الحدود اليمنية السعودية «ستنتهي بمجرد أن ينتهي العدوان السعودي الأميركي على اليمن»، مؤكداً أنه لم يعد هناك أي مبرر لاستمرار العدوان على اليمنيين تحت مسوغ قرار مجلس الأمن، لأن كل الذرائع سقطت وتبين للرائي العام أن هذه الحرب على اليمنيين ليست من أجل

للحلف، أن تقدم الدول الاعضاء مزيداً من التعهدات في هذا الإطار، وأن يتخذ الحلف «قرارات جديدة في غضون أسابيع حول تدابير لطماننة تركيا». وفي محاولة لفصل التدابير الجديدة عن التوتر الأخير بين موسكو وأنقرة، صاحبة ثاني أكبر جيش في الحلف وبين موسكو، أكد ستولتنبرغ أن قرار زيادة الدعم لتركيا «كان على جدول الأعمال منذ وقت طويل، قبل أن تسقط تركيا الطائرة الروسية في سوريا».

من جهة أخرى، برر ستولتنبرغ انتهاك تركيا للمجال الجوي اليوناني بـ «الوضع المعقد في سوريا والعراق»، مؤكداً أنه «يختلف عن حادث إسقاط الطائرة الروسية».

إبقاء 12 الف جندي في أفغانستان

من جهة أخرى، قرر «الأطلسي» الاستمرار في تقديم الدعم المالي واللوجستي لقوات الجيش والأمن في أفغانستان خلال العامين المقبلين. وخلال مؤتمر صحفي عقده على هامش الاجتماعات في بروكسل أمس، أعلن ستولتنبرغ، أن البعثة الأطلسية الحالية في أفغانستان (12 ألف عنصر من دول الحلف) والتي تقدم المشورة في مجالات التخطيط والقيادة والتوجيه، ستستمر العام المقبل مع إمكانية إدخال بعض المراجعة والتعديل «إذا لزم الأمر لضمان الفعالية»، ورأى أن «من الخطأ تحديد موعد لانتهاج هذه البعثة وتحويلها إلى بعثة مدنية». وحول التعاون مع روسيا في الملف الأفغاني، أكد المسؤول الأطلسي أن الحلف لم يعد بحاجة إلى استخدام الطرق الروسية لنقل المعدات إلى أفغانستان، كما كان يفعل في السابق.

(الأخبار، أف ب الأناضول)

فلسطين

شهيدان في الضفة... وعودة «الشرعية» لفتح معبر رفح

يجب عدم العمل على منع ذلك». وأضاف نتنياهو: «أنا لا أتمنى انهيار السلطة، وإسرائيل تحاول القيام بخطوات تمنع تحقق سيناريو كهذا». إلا أنه امتنع عن توضيح هذه الخطوات التي أشار إليها. وبالرغم من الإنجازات التي حققتها إسرائيل في ظل اتفاق أوسلو الذي أنتج السلطة، وصف نتنياهو السلطة الحالية بأنها تشكل بديلاً سيئاً، وأن هناك احتمال حصول بدائل أكثر سوءاً في حال انهيارها. ورغم التنازلات الجوهرية التي قدمتها السلطة، على المستويات الأمنية والسياسية، طالب نتنياهو بضرورة إحداث تغيير في سلوك السلطة الفلسطينية.

وفي سياق آخر، ادعى جيش الاحتلال أن الشهيد مأمون رائد الخطيب حاول تنفيذ عملية طعن بالقرب من «غوش عتصيون» في الخليل. وقال إعلام العدو إن الخطيب «شهر سكيناً وحاول مهاجمة أحد المارة عند مفترق طرق قرب المستوطنة وإن جندياً إسرائيلياً أطلق عليه النار وقتله في المكان».

وفي وقت لاحق، قتلت سلطات الاحتلال الشابة الجامعية الشهيذة مرام حسونة (أسيرة سابقة) سجنت لمدة عامين لمحاولتها تنفيذ عملية طعن بالقرب من مستوطنة عيناف بالقرب من مدينة طولكرم شمال الضفة. وقال الجيش الإسرائيلي إنها كانت «تنوي تنفيذ عملية طعن».

(الأخبار)

«أبو مازن»، «مسؤولية ما يتعرض له قطاع غزة من كارثة إنسانية». وقال سامي أبو زهري، المتحدث الرسمي باسم الحركة، في بيان إن «التصريحات المصرية بأن الإجراءات على الحدود بين مصر وغزة تتم بالتنسيق الكامل مع السلطة تحمل عباس المسؤولية عما يتعرض له غزة من كارثة إنسانية بسبب إغلاقها وإغلاقها بالمياه». ودعا أبو زهري، «أبو مازن» إلى «التكفير عن خطيئته، وعدم التدخل في خلق المعاناة والعباد لسكان قطاع غزة».

إلى ذلك، وبعد يوم من مصافحة رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، عباس في باريس، أصدر مكتب نتنياهو توضيحاً قال فيه انه «صافح الرئيس الفلسطيني محمود عباس لأول مرة منذ عام 2010 بسبب البروتوكول وضرورة إظهار استعداداته لاستئناف مفاوضات السلام». وأضاف: «شاركت في التقاط صورة جماعية. وهناك بروتوكول، ومن المهم أن يرى العالم أننا مستعدون دائماً للمفاوضات. من جهة أخرى، نظرتي إلى أبو مازن ليست مبنية على أوام». وقال نتنياهو على خلفية النقاشات التي أجراها المجلس الوزاري المصغر، الأسبوع الماضي، والتي تناولت سيناريوهات انهيار السلطة، إن «انهيارها قد يأتي بديل أسوأ»، وهو ما يتعارض مع موقف عدد من الوزراء اليمنيين الذين رأوا خلال الجلسة أن «انهيار السلطة يخدم المصالح الإسرائيلية، ولذلك

لا يهم السلطات المصرية حياة مليوني غزوي محاصرين في مساحة صغيرة، ولا يعنيها فتح معبر رفح رئة قطاع غزة إلى العالم، فهي لم تفتح سوى 19 يوماً منذ بداية العام. المصريون يتحججون بالأوضاع الأمنية في سيناء، لذلك دمروا الأنفاق التجارية، وأغرقوا منطقة رفح بمياه البحر، وتأمروا مع السلطة الفلسطينية على حركة المقاومة الإسلامية «حماس» معتلين صراحة رفضهم فتح المعبر إلا بعد عودة «الشرعية» للإشراف عليه. إذ أعلن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أمس بعد لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في باريس أن «عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، وتوليها الإشراف على المعابر، سيكون له نتائج إيجابية على انتظام فتح المعابر مع القطاع».

وبحسب البيان الرئاسي الذي صدر بعد الاجتماع، قال السيسي إن «تولي السلطة الإشراف على المعابر، سيسير معيشة الأشقاء الفلسطينيين في غزة، ويسهم في توفير احتياجاتهم اليومية». وقال البيان إن «الإجراءات (إغراق الحدود مع غزة بمياه البحر) التي تتخذها مصر من أجل تأمين حدودها الشرقية (مع قطاع غزة) تجري بالتنسيق كامل مع السلطة الفلسطينية، ولا يمكن أن تهدف إلى الإضرار بالأشقاء الفلسطينيين في غزة».

من جهتها، حملت «حماس» بعد تصريحات السيسي

ما قل ودل

احالت الحكومة الكويتية، مشروع قانون على مجلس الأمة، طلبت فيه إجازة بسحب 20 مليار دولار من الاحتياط العام، بهدف تعزيز الدفاع وشراء أسلحة للسنت العشر المقبلة»، وتسمى الحكومة من وراء العلبغ «إلى نظمية إحتياجات وزارة الدفاع من



التسليم والمعدات العسكرية، نظرا للوضع الإقليمي، وحفاظاً على جاهزية القوات المسلحة». يذكر ان الكويت وقعت في الأشهر العاضية إتفاقات لشراء أسلحة ومعدات، أبرزها شراء 24 مروحية «كراكاك»، بقيمة 2,5 مليار، و28 طائرة مقاتلة، أخرى، من طراز «تايفون»، (الأخبار)